

القسم الرابع

الممارسة

الممارسة لغة :

للأسف لم أجد من يبين من الباحثين سبب اختيار هذا اللفظ العربي لمقابلة نظيره الفرنسي *marketé de gré a gré* الذي يعني صفقة بالمساومة ، أو المفاوضة ، أو التراضي .

مرّس فلان مرّساً : كان شديداً في معالجة الأشياء . ومارس الشيء مراساً ، وممارسة : عالجه وزاوله . ويقال : مارس قِزْنه ، ومارس الأمور والأعمال . وفلان ذو مراس : جلد وقوة وممارسة للأمور . مارس التمر في الماء : نقعه ، ودلكه ، ومرّته بيده . ومنه يقال عندنا في الشام : معقود (مربى) ممروث ، أو ممرّوس ، وهو المربى الذي لا تكون فيه حبات الفاكهة صحيحة ولا مقطعة ، بل في شكل سائل لزج . والمرسة : الحبل . وأمرس حبل البكرة : أعاده إلى مجراه ، أو أزاله عن مجراه ، فهو من الأضداد^(١) .

وهذا المعنى الأخير لعله هو الأقرب إلى موضوعنا ، فإن الممارسة عودة إلى المجرى الطبيعي الأول : المساومة ، أو إزالة عن المجرى

(١) لسان العرب ٢١٥/٦ ، ومعجم متن اللغة ٢٧٨/٥ ، والمعجم الوسيط ٨٦٩/٢ .

الطبيعي في العقود الإدارية : المنافسة (المناقصة ، والمزايدة) .
وفي المعجم الوسيط : مارس : أخذ الشيء بالممارسة : اشتراه
بالمساومة ، لا بمناقصة ولا بمزايدة^(١) .

الممارسة اصطلاحاً :

لم أجد أيضاً من عرّف الممارسة ، وميزها تمييزاً واضحاً عن الطرق
الأخرى ، وكأن تعريفها عندهم ضمناً هو التعاقد بغير طريق المناقصة أو
المزايدة ، أي بالمساومة والمفاوضة ، وهو الأصل في البيع ، وإن لم
يكن هو الأصل في العقود الإدارية .

وهذا الذي قلناه هو ما نقله المعجم الوسيط ، وذكرناه آنفاً .

إن المناقصة أو المزايدة هي الأصل في العقود الإدارية ، ويحكمها
مبدأ الآلية ، وهو التزام الإدارة بالتعاقد مع صاحب أفضل عطاء . أما
الممارسة فهي استثناء ، ويحكمها مبدأ الحرية ، حرية الإدارة في اختيار
المتعاقد ، بطريقة تقديرية لا آلية . على أن حرية الإدارة لا تتنافى مع
خضوع الممارسة للتنظيم القانوني^(٢) .

ويجب أن يكون عدول الإدارة عن صاحب أفضل عطاء مستنداً إلى
قرار معلن ، يتصل بالمصلحة العامة ، وإلا كان تصرفها محكوماً عليه
بالانحراف والتعسف^(٣) .

(١) المعجم الوسيط ٨٦٩/٢ .

(٢) الأسس العامة للعقود الإدارية ، ص ٢٨٥ و ٢٩٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٩٦ .

الحالات التي يجوز فيها التعاقد بطريقة الممارسة :

يجوز للإدارات العامة أن تتعاقد بطريق الممارسة في جميع الحالات التي لا يستلزم القانون فيها اتباع طريقة المناقصة أو المزايدة .
من هذه الحالات :

١- الأموال والأعمال المطلوبة على سبيل التجربة أو الاختبار . « فإن الإدارة في بعض الحالات لا تستطيع أن تبين على وجه التحديد القدر الذي يلزمها مما تريد التعاقد عليه ، فتدخل في علاقة مع أحد المشروعات المتخصصة ، وتطلب منه إجراء بعض التجارب ، أو عمل أبحاث في مجال معين ، أو تنفيذ بعض الأعمال بصفة مبدئية ، مما لا يتفق وطريقة المناقصات والمزايدات »^(١) .

٢- الأموال والأعمال التي يتعذر تحديدها بمواصفات دقيقة .

٣- الأعمال الفنية التي تتطلب فنيين معينين .

٤- الحيوانات والطيور والدواجن المطلوبة لغير أغراض التغذية .

٥- الأموال التي تستلزم أن يكون اختبارها وشراؤها من أماكن إنتاجها .

٦- الأموال والأعمال التي طرحت لها مناقصات ولم يقدم فيها أي عطاء ، أو قدمت فيها عطاءات بأسعار غير مقبولة ، وصارت الحاجة إليها لا تسمح بإعادة طرحها في مناقصة أخرى .

٧- الأموال والأعمال التي تكون قيمتها قليلة ، بحيث يكون طرحها في مناقصة أمراً مكلفاً ، أي غير اقتصادي . وهنا يجب الحذر من تجزئة احتياجات الإدارة للتهرب من المناقصة أو المزايدة .

(١) القانون الإداري للحلو ، ص ٥٣٨ .

٨- حالات الضرورة والاستعجال والظروف الاستثنائية ، ذلك لأن المناقصات والمزايدات تتسم بالبطء وطول الإجراءات^(١) .

٩- الأموال التي يخشى عليها من التلف^(٢) .

١٠- الأموال والأعمال التي لا توجد إلا لدى شخص واحد (منتج وحيد ، وكيل وحيد) ، فهي محتكرة ، والمنافسة إنما تصلح في حال وجود منافسة ، ولذلك سميت (المناقصة والمزايدة) منافسة .

١١- الأموال والأعمال التي تقتضي فيها المصلحة العامة ، ومقتضيات الأمن ، أن تتم بطريقة سرية ، كالتملح ، ويلجأ هنا إلى الاتفاق المباشر^(٣) . وسيرد معناه في المبحث التالي .

١٢- الأموال والأعمال المصعرة رسمياً^(٤) .

طرق الممارسة :

١- الممارسة عن طريق تقديم العطاءات (العروض) ، وفق بعض إجراءات المناقصة العامة ، كالإعلان والمنافسة .

وهنا يثور سؤال : ما الفرق بين الممارسة والمناقصة في هذه الحالة؟ هذا ما سنبينه في المبحث اللاحق .

٢- الممارسة المقصورة على الفنيين المختصين ، وفق قواعد تحددها الإدارة .

(١) الأسس العامة للعقود الإدارية ، ص ٨٥٣ ، والقانون الإداري ، ص ٥٣٨ ، وأسس الشراء الحكومي ، ص ٦٤ .

(٢) الأسس العامة للعقود الإدارية ، ص ٢٩٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٩١ ، وأنظمة الإدارة العامة ، ص ٣٧٢ .

(٤) أنظمة الإدارة العامة ، ص ٣٧٢ .

٣- الممارسة عن طريق الاتفاق المباشر : وهذا يعني بيع المساومة ،
ليس إلا ، مع خضوعه للقيود الكتابية^(١) .

٤- الممارسة بفاتورة أو مذكرة : وهنا يتم التعاقد مع الإدارة شفهيّاً
لا كتابيّاً ، ويكتفى من الكتابة بفاتورة أو مذكرة بمستحقات
المتعاقد ، تسدها الإدارة^(٢) .

الفرق بين المناقصة والممارسة بطريق المناقصة :

١- المناقصة تقوم على أساس مبدأ آلية الإرساء ، أما الممارسة فتقوم على
أساس التقدير .

٢- في الممارسة قد تطلب الإدارة من أحد أو بعض أصحاب العطاءات
تخفيض قيمة عطاءاتهم .

فالممارسة هنا مناقصة معدلة ببعض التعديلات التي يكون فيها نوع من
التحرر من مبدأ آلية الإرساء ، بحيث تستطيع الإدارة اختيار المتعاقد الذي
تريده ، لا المتعاقد الأفضل عطاءً ، أي تستطيع العدول عن الراجح إلى
المرجوح ، لأسباب تراها مهمة ، ولا يلحظها مجرد اختيار العطاء
الأفضل سعراً^(٣) .

الممارسة العلنية والسرية :

في الممارسة قد تتم مفاوضة أصحاب العطاءات في جلسة علنية ،
ويتقدم كل منهم بسعره في حضور الآخرين ، ومن لا يريد الاستمرار في

(١) الأسس العامة للعقود الإدارية ، ص ٨٥٤ و ٢٨٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٦ .

المنافسة السعرية العلنية يعلن توقفه عند الحد الأخير الذي يريده .
وبهذا فإن سعر كل متنافس يكون معلوماً للمتنافسين الآخرين ، بحيث
يمكن له أن يغير سعره ، إذا شاء^(١) . أما إذا تمت الممارسة بطريق
المنافسة فإنها تصبح سرية .

إجراءات الممارسة :

- ١- دعوة ما لا يقل عن خمسة من التجار أو المقاولين المسجلين في
السجل التجاري ، وذلك بخطابات مسجلة .
- ٢- تشكيل لجنة للممارسة ، تتولى مفاوضة أصحاب العطاءات ، على ألا
يقل عددهم عن ثلاثة . وتحرر اللجنة محضراً وتوصيات .
- ٣- عقد جلسة المفاوضة العلنية .
- ٤- تشكيل لجنة بت في الممارسة .
- ٥- اعتماد توصية اللجنة ، وإرسال خطاب إلى من رست عليه الممارسة
لبداء التنفيذ .
- ٦- يمكن طلب ضمان (تأمين) ابتدائي كذلك في حالة الممارسة .
وبهذا فإن عدداً من إجراءات الممارسة يتشابه مع إجراءات المناقصة
والمزايدة . وإنما يكمن الاختلاف في العلنية والسرية ، وفي العدد ،
ومدى حجم الإجراءات .

(١) أسس الشراء الحكومي ، ص ٦٣ و ٦٥ .

مشروعية الممارسة :

إنني أرى أن الممارسة بتعريفها وأنواعها وإجراءاتها ومجالات تطبيقها صحيحة شرعاً ، وهي أقرب إلى بيع المساومة المعروف في كتب الفقه الإسلامي ، بل هي ضرب من ضروبه ، وإن لم تؤثر بهذا الاسم . وما الغرض من تنظيمها إلا المزيد من محاولات الضبط الإداري والمالي ، والاستقصاء للمصالح .

* * *

الخلاصة

١- النجش :

١- النجش هو الزيادة في الثمن ، بطريق مباشر ، أو غير مباشر ، بامتداح السلعة بغير حق ، لتغريز من يريد شراءها ، وهو حرام . ويدخل فيه من يخبر ، أو يحلف ، بأنه اشترى السلعة ، أو وقفت عليه ، بمبلغ كذا (أكثر من الواقع) ، أو أعطي فيها كذا . كما يدخل في النجش : الدعاية الكاذبة .

٢- لكن بعض العلماء (الحنفية ، والظاهرية ، وبعض المالكية ، وبعض الشافعية) ، أجازوا النجش إذا كان البائع مضطراً أو جاهلاً ، وكان المراد منه إيصال السلعة إلى ثمن المثل ، لاسيما وأن بيع المزايدة هو بيع الفقراء ، أو المعسرين ، أو الضعفاء ، أو بيع من كسدت سلعته ، يضاف إلى ذلك أن بيع النجش لا يفسخ عند الجمهور إلا إذا كان فيه غبن فاحش . فربما يكون هذان الأمران هما مستندَي علماء الحنفية في تجويز النجش في مثل هذه الحالة . وبهذا فإن النجش عندهم نجشان : حرام ، وحلال . وقد يكون النجش الجائز عندهم بمثابة سلاح مضاد في وجه بيع المضطر ، أو هو من باب مواجهة مكيدة سلطانية (لبيع السلعة بثمن بخس) بحيلة فقهية ، تحبط المكيدة ، فيكون جواز النجش هنا من باب السياسة الشرعية ، لمواجهة حالات خاصة ، فيجتمع مكران متقابلان : الأول مكر في شر ، والثاني مكر في خير ، لأنه يبطل مكر الشر . قال تعالى :

﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [الأنفال : ٣٠] .

٣- في تأثير النجش على العقد ثلاثة أقوال : قول بالفسخ ، وقول بالخيار للمشتري ، وقول بالصحة ، لاسيما إذا خلا من الغبن الفاحش . ويرى هؤلاء العلماء المصححون أن المنهيات في المعاملات نوعان : منهيات تقتضي الفساد ، ومنهيات لا تقتضي الفساد بالضرورة .

٤- يرى جمهور العلماء أن الغبن الفاحش (في بيع المساومة ، وبيع المزايدة) لا يترتب عليه فسخ البيع ، إلا إذا صاحبه تغرير . ذلك لأجل استقرار المعاملات ، وتصحيح العقود ما أمكن ، ولأن المغبون يكون مقصراً إذا أقدم على الشراء قبل جمع المعلومات الكافية ، أو دون الاعتماد على أهل الخبرة . وقد احتج بعض العلماء بحديث : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » . ولم نسمع نهياً عن الغبن ، إلا في بيع المسترسل ، وهو في حقيقته بيع أمانة (مرابحة ، تولية ، وضیعة) .

وعلى هذا فلا يؤاخذ التاجر إذا سعى ، دون خديعة ، أو كتمان عيوب ، إلى تعظيم الثمن والربح ، فهذا مقتضى جواز المساومة والمزايدة ، ومقتضى تراضي الطرفين ، والحرية التجارية التي عبر عنها عمر بن الخطاب ، رضي الله تعالى عنه ، بقوله لحاطب بن أبي بلتعة : « حيث شئت فبع ، وكيف شئت فبع » ، وقد نقلناه في القسم الثاني ، في مبحث : تنقيص الأسعار بقصد الإضرار بالمناقصين . وعمر رضي الله عنه هو القائل أيضاً : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟ »

٢- المزايدة :

١- عني فقهاؤنا ، لاسيما المالكية منهم ، ببيع المزايدة . ومن جملة ما اهتم به هؤلاء الفقهاء الكرام هو تمييز بيع المزايدة من البيع على البيع ، والسوم على السوم . ويرى بعض العلماء جواز المزايدة في حالات خاصة ، كبيع الغنائم والموارث ، لا في كل حالة .

٢- يحسن في المزايدة أن نختار رأي من يلزم المزايد بمزايدته . ويمكن أن يبقى التزامه قائماً لمدة معينة ، تقتضيها تنظيمات المزايدة وترتيباتها وأعرافها . وعند بعض الفقهاء ، يبقى التزامه قائماً ولو زاد عليه غيره ، إذ قد يختار صاحب السلعة التعاقد معه ، لا مع من زاد آخرأ .

٣- أجاز بعض علماء المالكية أن يطلب من أحد المزايدين ، أو أقلية منهم ، الكف عن المزايدة ، ولا يجوز سؤال الجميع ، أو الأكثرية . كما أجاز بعضهم أن يكون هذا الكف لقاء عوض : كف عن الزيادة ولك دينار . وعندي أنه من الرشوة المحرمة ، والله أعلم .

٤- المزايدة الاستثمارية ، كما صورها السلامي وأبو سليمان ، لا أشك في جوازها ، لكنني أشك في أن تكون هذه الصورة هي الصورة التي أرادها السائل منها . ولعل تصوير مجلس الفكر الإسلامي الباكستاني لها أقرب إلى حقيقة المراد منها ، ولكنه ما يزال غامضاً لإصدار حكم فيها . وقد يحسن الرجوع فيها إلى الأستاذ القاضي محمد تقي عثمانى ، لأنه عضو مجلس الفكر من جهة ، وعضو المجمع من جهة أخرى .

٥- الممسار أو الدلال أو المنادي هو المعول عليه غالباً في بيع المزايدة .

وقد خصه بعض العلماء باهتمام زائد كالأبياني في رسالته : « مسائل السماسرة » ، التي اختصرها ابن راشد في كتابه : « الفائق في معرفة الأحكام والوثائق » ، والونشريسي في كتابه : « المعيار المعرب » (ج ٨) ، وقد جمع الأستاذ محمد العروسي المطوي هذه الرسالة ومختصرها في كتيب واحد .

وفي هذه الورقة تعرضنا لأجر الممصار وضمانه ، مع الاستفادة إلى حد كبير ، من رسالة الأبياني ، ومناقشة بعض ما جاء فيها أحياناً .

٦- نقلت قرار مجمع الفقه الإسلامي في المزايدة والنجش ، وبينت رأيي في دفتر الشروط ، وغرامات التأخير ، في القسم الثالث المخصص للمناقصة .

٧- المزايدة قد تدخلها الحيل من كل جانب ، فقد يحتال ناجش ينجش فيقف عليه المزاد ، فيحتال صاحب السلعة بأنه لا يحب التعامل مع المزاد الأخير ، وقد يحتال المزاد السابق لهذا الأخير بأن غيره زاد عليه فلم يعد ملزماً بزيادته . وهذا ما يجعل من الصعب في المزايدة الوصول إلى أحكام عامة قاطعة دوماً ، أمام المناورات والحيل والحيل المضادة .

٣- المناقصة :

١- المناقصة هي ضد المزايدة من جهة المعنى ، وأختها من جهة الإجراءات والأحكام .

٢- ويبدو لي أن المناقصة بمبادئها وأنواعها وإجراءاتها جائزة ، إلا في مسألة دفتر الشروط ، ومسألة غرامات التأخير . فإني أرى أن دفتر

الشروط يجب أن تتحمل تكاليفه الجهة صاحبة المناقصة ، وقد ناقشت الآراء الأخرى المخالفة في مواضعها من هذا البحث .
كما أرى أن غرامات التأخير شبيهة بفوائد التأخير ، وقد أوضحت هذا في ورقة ، وزدته وضوحاً في ورقة سابقة .

٤- الممارسة :

الممارسة من حيث الاصطلاح الحديث تعني المساومة ، وهي استثناء من المنافسة (المزايدة والمناقصة) في مجال العقود الإدارية . وفي هذه الورقة بيان بالحالات الخاصة التي يتم فيها اللجوء إليها . وقد ذكرنا أربع طرائق لها ، منها : طريقة الاتفاق المباشر ، وطريقة الفاتورة أو المذكرة .

وإني أرى جوازها ، فهي أشبه ما تكون ببيع المساومة ، والله أعلم .

* * *

وأخيراً فإن هذا البحث قد أثرت فيه مسائل في غاية الدقة والحساسية ، من الناحية الشرعية والاقتصادية ، منها :

١- أن النجش عند الحنفية نجشان : حرام ، وحلال .

٢- أن بعض المنهيات لا تؤدي إلى الفساد ضرورة ، من ذلك : النجش ، وبيع الحاضر للبادي ، وتلقي الركبان . وهذه الثلاثة جمعها حديث نبوي واحد ، ذكرناه لدى الكلام عن الأحاديث الواردة في النجش .

وقد خالفت هنا رأي الإمام ابن تيمية ، مع تقديري له واعترافي بفضله علي ، وقد رأيت قساً جداً على الأئمة في عبارته ، وبدائي أن الحق معهم لا معه ، وأن هذه المسألة من دقيق صنع الفقهاء ، وطبع الخلاف الفقهي

بينه وبينهم بطابع الخلاف العقدي ، ولا أعتقد أن لاعتزالهم وأشعريتهم ، كما قال ، أثراً في رأيهم الفقهي في هذه المسألة ، وابن قدامة مع أنه حنبلي مثله إلا أنه مخالف له أيضاً .

٣- أن الغبن الفاحش لا يفسخ العقد عند الجمهور ، ما لم يصاحبه تغرير (نجش مثلاً) ، وكذلك النجش وحده لا يفسخ العقد ، فإذا اجتمع النجش والغبن صار لاجتماعهما قوة على فسخه .

٤- أن التاجر يستطيع أن يعظم الربح أو الثمن ، بدون غش في المواصفات ، أو كتمان عيوب ، أو لجوء إلى خديعة ، بل إن بعض العلماء لم يروا مانعاً من النجش إذا كان الغرض منه مساعدة الضعفاء من أصحاب السلع على الوصول بالثمن إلى مستواه ، كما بينا .

٥- الغش في المواصفات ، والغبن في الثمن . وكلاهما وإن كان يترد إلى الثمن ، إلا أنه ليس كل راغب في سلعة لا يهمه إلا أن يحصل هذا البديل أو ذاك بثمانه ، فغالباً ما يكون الزبون طالباً لسلعة من جودة معينة لا يرضى بجودة دونها ، ولا أعلى منها ، ما دام قادراً على دفع الثمن المطلوب .

٦- إن بعض العلماء قد أجاز مسألة : كف عن الزيادة ولك دينار .

أرجو من القارئ الكريم ألا يشعر بأن اختياراتي وأحكامي قد أردت بها مواطاة مذهب اقتصادي معين ، أو اتجاه اقتصادي أو سياسي معاصر . فهذه الآراء والأحكام لها أدلتها ، وهي أصيلة في فقهننا ، ولا أحسب إلا أن هؤلاء المحدثين عالة عليها ، ولكنهم قلما يعترفون . وسواء أوافقني القارئ أم خالفني ، فإني أستميحه عذراً في وضع هذه النصوص والأفكار موضع النظر والنقاش . وهي على كل حال تمثل

بمجموعها مساهمات قيمة من جانب علمائنا القدامى في حقل الاقتصاد
والمعاملات المالية .

كم أحب ألا أودع القارىء قبل أن أعلمه بأنني قد استمتعت بفقہ
الفقهاء في هذه المسائل الدقيقة ، وبقه المالكية في المزايدة ، ورسالة
مسائل السماسرة للأبياني التي أحسن محققها بإخراجها مفردة في كتاب
مستقل ، عسى أن يحذو حذوه محققون آخرون ، من مذاهب مختلفة ،
في إخراج رسائل أخرى مشابهة لا أزال أتطلع إليها ، وأتربص صدورها ،
ونفض الغبار عنها .

إن اقتصادنا الإسلامي لا يمكن أن تجتمع لآلته ، وتنظم درره ، إلا
بعد الغوص في بحار تراثنا الإسلامي العظيم .

* * *

المراجع

- أحكام المعاملات الشرعية لعلي الخفيف ، بنك البركة الإسلامي ، البحرين ، د . ت .
- إحياء علوم الدين للغزالي ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م .
- الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية ، للبعلي الدمشقي ، مكتبة الرياض الحديثة ، د . ت .
- الإرشاد للجويني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٦٩ هـ = ١٩٥٠ م .
- الاستذكار لابن عبد البر ، بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الوعي ، حلب ، والقاهرة ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .
- أسس الشراء الحكومي لأحمد صبري حمود ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م .
- الأسس العامة للعقود الإدارية لسليمان محمد الطماوي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .
- إعلاء السنن للعثماني ، بتحقيق محمد تقي عثمانى ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، د . ت .
- إغائة اللهفان لابن القيم ، بتحقيق محمد حامد الفقي ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٧ هـ = ١٩٣٩ م .
- إلغاء الفائدة من الاقتصاد ، تقرير مجلس الفكر الإسلامي في الباكستان ، ترجمة عبد العليم السيد منسي ، ومراجعة حسين عمر ورفيق المصري ،

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ،
١٤٠٤هـ=١٩٨٤م .

- الإنصاف للمرداوي ، بتحقيق محمد حامد الفقي ، دار إحياء التراث
العربي ، بيروت ، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م .

- أنظمة الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية لمحمود مسعد ، مطبعة
المدني ، القاهرة ، ١٤٠١هـ=١٩٨١م .

- البحر الرائق لابن نجيم ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .

- بدائع الصنائع للكاساني ، شركة المطبوعات العلمية ، القاهرة ، ١٣٢٧هـ .

- بداية المجتهد لابن رشد ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .

- البهجة شرح التحفة للتصولي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م .

- بيع المزايدة للإسلامي ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد ٨ ، ج ٢ ،
١٤١٥هـ=١٩٩٤م .

- بيع المزايدة لعبد الوهاب أبو سليمان ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ،
العدد ٨ ، ج ٢ ، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م .

- تبين الحقائق للزيلعي ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .

- تكملة المجموع للسبكي ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، د . ت .

- التمهيد لابن عبد البر ، مكتبة السوادني ، جدة ، ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م .

- حاشية ابن عابدين ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م .

- حاشية الجمل على شرح المنهج للأنصاري ، دار إحياء التراث العربي ،
بيروت ، د . ت .

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
د . ت .

- حاشيتا قلوبوي وعميرة ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .

- الحاوي الكبير للماوردي ، بتحقيق محمود مطرجي وزملائه ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م .
- الحسبة لابن تيمية ، بتحقيق محمد زهري النجار ، المؤسسة السعدية ، الرياض ، د . ت .
- الحيل في الشريعة الإسلامية لمحمد عبد الوهاب بحيري ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م .
- الخراج لأبي يوسف ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م .
- الخرخشي على خليل ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .
- الخيار وأثره في العقود ، لعبد الستار أبو غدة ، دلة البركة ، جدة ، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م .
- الرسالة للإمام الشافعي ، بتحقيق أحمد شاكر ، د . ن ، د . ت .
- رسائل ابن عابدين (رسالة تحجير التحرير في إبطال القضاء بالفسخ بالغبن الفاحش بلا تغير) ، د . ن ، د . ت .
- الروض المربع للبهوتي ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م .
- روضة الطالبين للنووي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤١٢هـ=١٩٩١م .
- سبل السلام للصنعاني ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م .
- سنن ابن ماجه ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، د . ت .
- سنن أبي داود ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء السنة النبوية ، القاهرة ، د . ت .
- سنن البيهقي ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .
- سنن الترمذي ، بتحقيق أحمد شاكر ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م .

- سنن النسائي ، بعناية عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م .
- شرح حدود ابن عرفة ، للرصاع التونسي ، المطبعة التونسية ، تونس ، ١٣٥٠هـ .
- شرح الزرقاني على مختصر خليل ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م .
- الشرح الصغير للدردير ، بعناية مصطفى كمال وصفي ، وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٤١٠هـ=١٩٨٩م .
- شرح فتح القدير لابن الهمام ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، د . ت .
- شرح منتهى الإرادات للبهوتي ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .
- صحيح البخاري ، دار الحديث ، القاهرة ، د . ت .
- صحيح مسلم بشرح النووي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١هـ=١٩٨١م .
- الضمان في الفقه الإسلامي لعلي الخفيف ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، د . ت .
- الطرق الحكيمة لابن القيم ، بتحقيق محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .
- عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي ، لابن العربي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .
- عقد الجواهر الثمينة لابن شاس ، بتحقيق أبو الأجفان ومنصور ، ومراجعة محمد الحبيب بن الخوجة وبكر أبو زيد ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م .
- عقد المزايدة لعبد الوهاب أبو سليمان ، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، العدد ١٩ ، لعام ١٤١٤هـ=١٩٩٣م .

- فتاوى ابن تيمية ، طبعة السعودية ، الرياض ، ١٣٩٨ هـ .
- الفتاوى الهندية ، دار إحياء التراث العربي ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .
- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، لأحمد البنا الساعاتي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د . ت .
- الفروع لابن مفلح ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ .
- الفقه الإسلامي وأدلته لهوذة الزحيلي ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .
- الفقه على المذاهب الأربعة ، لعبد الرحمن الجزيري ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .
- فيض القدير للمناوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ = ١٩٧٢ م .
- القانون الإداري لماجد راغب الحلو ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ م .
- قواعد المبادلات في الفقه : مقدمة للاقتصاديين ، لمحمد أنس الزرقا ، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي ، لندن ، المجلد ١ ، العدد ٢ ، ١٩٩١ م .
- قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- كشف القناع للبهوتي ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض ، د . ت .
- لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .
- مجمع الضمانات للبغداد ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، د . ت .
- المحلى لابن حزم ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، د . ت .
- المدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا ، مطابع ألف باء الأديب ، دمشق ، ١٩٦٨-١٩٦٩ م .

- مسائل السماسرة للأبياني ، بتحقيق محمد العروسي المطوي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٢ م .
- مسند الإمام أحمد ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨ م .
- مصادر الحق في الفقه الإسلامي للمنهوري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د . ت .
- المصباح المنير للفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، د . ت .
- مصنف ابن أبي شيبة ، بتحقيق عبد الخالق الأفغاني ، الدار السلفية ، الهند ، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩ م .
- مصنف عبد الرزاق ، بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣ م .
- المعاملات الشرعية المالية لأحمد إبراهيم ، د . ن ، ١٣٥٥هـ=١٩٣٦ م .
- معجم متن اللغة لأحمد رضا ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٣٧٧هـ=١٩٥٨ م .
- المعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وزملائه ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .
- مغني المحتاج للخطيب الشربيني ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٣٧٤هـ=١٩٥٥ م .
- المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣ م .
- مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، ١٩٧٨ م .
- مناقصات العقود الإدارية لرفيق يونس المصري ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد ٩ ، ج ٢ ، ١٤١٧هـ=١٩٩٦ م .
- المتقى شرح الموطأ للباجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د . ت .
- مواهب الجليل للخطاب ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨ م .

- الموسوعة الفقهية الكويتية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م .
- الموطأ للإمام مالك ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، د . ت .
- نحو نظام نقدي عادل لمحمد عمر شابرا ، ترجمة سيد محمد سكر ، ومراجعة رفيق يونس المصري ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، واشنطن ، ط ٢ ، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م .
- نظام تأمين مشتريات الحكومة ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الرياض ، ١٤٠٠هـ .
- نظرية الضمان لوهبة الزحيلي ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م .
- نهاية المحتاج للرملي ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٧هـ=١٩٣٨م .
- نيل الأوطار للشوكاني ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، د . ت .

* * *